

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلل القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للفعلة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للفعلة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلل اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة مركز طبي على قطعة الأرض المقام عليها مستشفى الأمراض المخدرة، ومكتبي الصحة والأوبئة ، البالغ مساحتها ١١٤ متراً مربعاً وواقعة بشارع الجبانة بشبرا البلد بندر شبرا الخيمة محافظة القليوبية .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإقامة هذا المشروع والموضح ببياناتها وحدودها باسم مالكيها بالمذكرة والرسم المرفقين .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ شعبان سنة ١٤٠١ (٢٩ يونيو سنة ١٩٨١) !

أنور السادات

## مذكرة إيضاحية

### مشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨١

أفادت محافظة القليوبية بأنه رئي إنشاء مركز طبي على قطعة الأرض المقام عليها مستشفى الأمراض المخواطة ، ومكتب الصحة و، مكتب الأوبئة ، وبالبالغ مساحتها . ١١٤ متراً مربعاً وواقعة بشارع الجبانة بشبرا الخيمة بمحافظة القليوبية ، والمملوكة ظاهرياً للمواطن / فؤاد إسماعيل البربرى .

وقد وافق المحاكم المحلي لمدينة شبرا الخيمة بجلسته المنعقدة في ١٢/١/١٩٨١ على المشروع ، كما وافق عليه أيضاً المحاكم الشعبي المحلي للمحافظة بجلسته المنعقدة في ٢٨/١/١٩٨١ وجاري تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لصرف التعويضات المرتبطة على المشروع .

وإعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، والمعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية والاستيلاء على العقارات ، وقانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ، فقد أعد مشروع القرار المرفق مع تضمينه، مادة ثانية تجيز الاستيلاء على الأرض اللازمة بطريق التنفيذ المباشر وذلك ظراً لصفة الاستعجال .

رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

نائب رئيس مجلس الوزراء،

دكتور : فؤاد محيي الدين